

السياسة الثقافية: مقارنة سوسولوجية

Cultural policy: a sociological approach

عبد السلام بغزيم^{1*}، خلدون بايع راسو²

¹ جامعة باتنة 1 (الجزائر). amslem1781@hotmail.fr

² جامعة باتنة 1 (الجزائر). b.khaldoun1199@gmail.com

تاريخ القبول: 2023/04/13

تاريخ الإرسال: 2022/05/15

ملخص:

تشغل السياسات الثقافية حيزا هاما في أجندات الحكومات نظرا للحضور الرمزي والقيمي للثقافة ولعلاقتها الوطيدة بالنسق السياسي والاقتصادي، خاصة مع تجاوز الأدوار الترفيهية التثقيفية والخدماتية للعمل الثقافي إلى أدوار رائدة في الحياة الاقتصادية حيث تضاعفت الإيرادات من الصناعة الثقافية وتوسعت فرص العمل في هذا القطاع، وهو ما دفع الحكومات إلى إعادة النظر في سياساتها الثقافية بفتح المجال للقطاع الخاص والمجتمع المدني للمشاركة في الحياة الثقافية، لكن فعالية السياسة الثقافية كنسق فرعي للسياسة التنموية للبلاد يبقى مرتبطا بمدى معالجة مجموعة من المعوقات السوسيو اقتصادية والسياسية التي تؤثر على تحقيق الفعالية. **كلمات مفتاحية:** سياسة ثقافية؛ فعالية؛ صناعة ثقافية؛ معوقات.

Abstract

Cultural policies occupy an important place on governments' agendas, due to the symbolic and valuable presence of culture and its close relationship to the political and economic system. This presence is intensified especially after the shift that cultural elements have seen, from the domains of entertainment and service roles to a situation where they took a leading role in economic life notably the massive revenues of the cultural industry and job opportunities offered in this sector. A situation that led governments to reconsider their cultural policies by opening the way for the private sector and civil society to participate in cultural life. However, the success of cultural policy as a sub-axis of the country's development remains linked to overcoming a set of socioeconomic and political obstacles, and how the government addresses those letters to achieve better effectiveness.

Keywords: Cultural policy; effectiveness; cultural industry; constraints.

1- مقدمة

تحجز السياسة الثقافية مكانة متقدمة في السياسات التنموية للدول لأسباب متعددة تُعدُّ أبعاد الثقافة، بل إن الأبعاد الاقتصادية التي ظلت حكرًا على بعض القطاعات الاقتصادية الكلاسيكية باتت تنافسها الصناعات الثقافية التي استفادت من الطفرة التكنولوجية لابتكار وتسويق منتجاتها، أيضا في الشق الثقافي تعرف عجلة العولمة الثقافية سرعة لامتناهية في الدوران مستفيدة أيضا من تطور التواصل الافتراضي العابر للحدود من أجل قبولية الثقافة وفق نمط رأسمالي لخدمة البعد الاقتصادي الذي يخفي طبعا نسقا سياسيا تتداخل فيه الاهداف الظاهرة والكامنة، وهو التوظيف الذي أثار جدلا أكاديميا تبنته وحذرت منه مدرسة فرانكفورت من تحويل دور الثقافة إلى خدمة الايديولوجية الرأسمالية، هذه السياقات وأخرى جعلت من نماذج السياسة الثقافية تتنوع من دولة لأخرى نتيجة اختلاف وتنوع الأنظمة السياسية وأهدافها، بل إن الكثير من الدول أعادت النظر في مكانة السياسة الثقافية بما يسمح لها من مجارة ديناميكية الدور المنوط بالثقافة اقتصاديا وسياسيا وتربويا واجتماعيا من خلال ديمقراطية الحياة الثقافية بتنازل الدولة عن بعض صلاحياتها للخواص والمجتمع المدني.

وفي الجزائر عرفت السياسة الثقافية ولادة قيصرية مع مواجهة الاستعمار الفرنسي ثم بعد الاستقلال مسارات وتحديات متنوعة خاصة محاربة الأمية إلى الثورة الثقافية أي التركيز على الجانب السوسيو تربوي أين كانت (ولازالت) الدولة هي الموجه والممول والمسير ثم الانفتاح النسبي مع مطلع التسعينيات نتيجة التغيرات التي مست النظام السياسي، وفي العقد الماضي عرفت ميزانية الثقافة صعوداً لافتاً رافقته جهود للإرتقاء بالعمل الثقافي لتحقيق الفعالية بما يعكس الثراء والتنوع الثقافي والتاريخ العريق للأمة الجزائرية، إلا أن زيادة ميزانية الثقافة يبدو أنه لم يكن نتيجة اهتمام بالثقافة بقدر ما كان توزيعاً للربح، حيث طفت للسطح مع هذا الواقع العديد من المعوقات كشفتها الصدمة البترولية الأخيرة، ومن هذا المنطلق يبدو طرح التساؤلات الآتية ضروريا لفهم هذا الواقع:

- ماهي أهم المعوقات التي تحد من فعالية السياسة الثقافية؟

- أي دور للسياسة الثقافية في السياسة التنموية للبلاد؟

- ما علاقة نموذج السياسة الثقافية بالسياسة التنموية؟

- ماهي الآليات التي تسمح بقياس فعالية السياسة الثقافية؟

2- أهمية الدراسة:

-أنها تأتي في سياق سوسيو سياسي واقتصادي يتطلب تحيينا لوظيفة السياسة الثقافية باعتبارها أحد الأنساق الفرعية للسياسة التنموية الشاملة، وذلك من خلال الانتقال بالثقافة من دورها الترفيهي الخدماتي إلى القيام بدورها الاقتصادي خاصة في ظل المساعي الحكومية للتراجع

عن سياسة الدعم لإيجاد بدائل لاقتصاد الربح وهو ما يقتضي إعادة النظر في نموذج السياسة الثقافية.

-التناول السوسيولوجي لدور العلاقات التفاعلية للتنظيمات المهمة بالثقافة ودور التكامل الوظيفي بين هذه التنظيمات في تحقيق الفعالية، باعتبارها أحد أهم الأدوات التي تعتمد عليها الدولة في تجسيد مشروعها أو سياساتها الثقافية.

3- أهداف الدراسة:

-الكشف عن العلاقة التفاعلية بين السياسة والثقافة والتي تتجسد في نموذج السياسة الثقافية الذي تعتمده الدولة وتتمظهر أكثر في التشريعات وطرق تمويل وتسيير التنظيمات الثقافية. - التأكيد على أن فعالية السياسة الثقافية ترتبط بالنسق الداخلي للتنظيمات الثقافية من خلال كفاءة الموارد البشرية والاعتماد على الرقمنة وتجاوز سلبيات البيروقراطية ووضع معايير شفافة لتعيين وترقية المسؤولين في القطاع الثقافي، كما ترتبط بالنسق الخارجي من خلال انخراط المجتمع في اقتناء السلع الثقافية، وفتح المجال أمام المجتمع المدني للمشاركة في العمل الثقافي واستقطاب الخواص للاستثمار في القطاع الثقافي.

-تهدف هذه الدراسة لتحديد أهم المعوقات الظاهرة والكامنة التي تحد من فعالية السياسة الثقافية، فهذه الأخيرة وبالرغم من الوزراء المتعاقبين وبرامجهم المختلفة خاصة حديثهم على تفعيل الدور الاقتصادي إلا أن الواقع يكشف عن تراوح في المكان بالنسبة لتحقيق الأهداف.

4-الإطار المفاهيمي

4-1-السياسة الثقافية:

هي "مجمّل الخطط والأفعال والممارسات الثقافية التي تهدف الى سد الحاجيات الثقافية لبلد أو مجتمع ما، عبر الاستثمار الأقصى لكل الموارد المادية والبشرية المتوفرة لهذا البلد وهذا المجتمع" (حنان، وآخرون، 2010 صفحة 9) إذن السياسة الثقافية هي التصور السياسي للمشروع الثقافي للدولة والذي يجند الجهود التنظيمية المختلفة ويوجهها لخدمة الحاجيات الثقافية للمجتمع بما يتماشى مع النسق الثقافي للدولة والمجتمع.

4-2-الفعالية:

يختصر البعض مفهوم الفعالية على أنها " القدرة على تحقيق الأهداف " (السلي، 1980 صفحة 128)، بينما يذهب البعض إلى اعتبار " الفعالية مصطلح فضفاض تختلف معانيه باختلاف الموضوعات والتخصصات فهي في ميدان السياسة قد تعني النسبة بين المخرجات السياسية الحاصلة والمدخلات المبذولة، وفي ميدان الاقتصاد تشير الفعالية بشكل عام إلى نسبتين: الأولى تتعلق بنجاح المؤسسات الاقتصادية في إنتاج ما يمكن إنتاجه من المخرجات الحاصلة من مدخلات معينة، والثانية تتعلق بنجاح هذه المؤسسات في تكييف عملياتها طبقاً لأسعار السوق وحاجاته

السائدة في ضوء أسعار المدخلات، وفي ميدان العسكرية تشير الفعالية إلى تحقيق أعلى درجات النصر بأقل التكاليف البشرية والمادية والسياسية" (الكيلاني، 2005 صفحة 22) ومن هنا فإن هذا المفهوم يحمل من الدلالات والمؤشرات ما يجعله يتميز من مجال الى آخر غير أنه يشير غالبا إلى درجة النجاح في الوصول إلى الأهداف، وهو ما جعل الدراسات الحديثة تخرج بهذا المفهوم من الطابع الكمي المرتبط بتحقيق أهداف إلى الطابع الكيفي الذي يشير إلى الحالة المعنوية للأفراد ودرجة ولائهم للمنظمة وغيرها من المؤشرات الكيفية والتي نجدتها تتماشى مع مفهوم السياسة الثقافية

4-3-الصناعة الثقافية :

"في عام 1944 صاغ ثيودور أدورنو وماكس هوركهايمر مصطلح صناعة الثقافة للتعبير عن منتجات الثقافة الجماهيرية وعملياتها" (ستوري، وآخرون، 2014 صفحة 109)، وقد بعث هذا المفهوم جدلا واسعا لدى رواد مدرسة فرانكفورت من خلال رفضهم استغلال العمل الثقافي لأجندات إيديولوجية تحت أي غطاء وخاصة الرأسمالية التي حولت الثقافة إلى سلعة كغيرها من السلع، ويشير أنصار المدرسة النقدية إلى أنهم ليسوا ضد" تطور الثقافة الجماهيرية بوصفها ثقافة جماهيرية، بل الشكل القمعي المحدد الذي ترتديه الثقافة الجماهيرية أو يتم فرضه عليها برعاية رأس المال الاحتكاري" (سليتر، وآخرون، 2004 صفحة 194) ، ويمكن القول أن الصناعة الثقافية هي مجمل الجهود الفردية والتنظيمية التي تسعى إلى تحويل مدخلات ذات قيمة ثقافية إلى مخرجات ذات قيمة اقتصادية ثقافية وتتنوع هذه المخرجات بين الكتاب والسينما والفنون التشكيلية والمسرح...الخ.

4-4-المعوقات:

يزخر الفكر التنظيمي بالعديد من الدراسات التي تناولت المعوقات لكن يعتبر روبرت ميرتون" أول من استخدم هذا المفهوم في الفكر التنظيمي عندما أشار إلى النتائج غير المتوقعة للنظام البيروقراطي والتي تشكل اختلالات واضطرابات تكمن وراء الوظائف الكامنة غير الظاهرة" (الحسن، 1999 صفحة 39)، والمعوقات هي مختلف الظروف السوسيو تنظيمية والسياسية والاقتصادية للنسق الداخلي والمحيط الخارجي التي لا تسمح لسياسة معينة أو للتنظيم بتحقيق أهدافه.

5-السياسة الثقافية أي نموذج؟:

باعتبار السياسة الثقافية الإطار الذي ترسم فيه الدولة توجهاتها الثقافية والمعبرة طبعا عن الأبعاد الثقافية للمجتمع فإنها تأخذ بالحسبان آليات التمويل ومسار الفعل الثقافي وتوزيع البنى التحتية وطبيعة الشراكة مع الفاعلين الثقافيين أفرادا ومؤسسات، كما أنها تشرف على التشريعات التي تحكم العلاقات التفاعلية بين القطاع الثقافي وبيئته، ومن هنا تتباين السياسات

الثقافية من بلد لآخر ويرجع هذا طبعاً لإيديولوجية الدولة أو نظامها السياسي، وعلى العموم هناك ثلاث نماذج رئيسية تتبناها الدول وتختلف ملامحها لا محالة في طرق ومسار التمويل ودرجة تدخل الدولة في تسيير القطاع الثقافي ومدى استقلالية الفاعلين الثقافيين بالإضافة طبعاً إلى مؤشر مهم وهو تبني الصناعة الثقافية وتوفير المناخ التشريعي والاقتصادي الذي يضمن نجاح البعد الاقتصادي للثقافة، وهذه المؤشرات لها علاقة وطيدة بهامش الحرية الذي تمنحه السلطة السياسية. النموذج الأول من السياسة الثقافية يتراجع فيه التدخل الحكومي في تسيير وتمويل وتوجيه الثقافة ويطلق يد الخواص والمجتمع المدني في بعث الحياة الثقافية توجهاً وتسييراً وتمويلًا وتملكاً، بينما التمويل يأخذ أشكالاً غير مباشرة كالتحفيظات الضريبية، فقد أظهرت بعض الدراسات أن الولايات المتحدة الأمريكية هي البلد الغربي الأقل ميلاً إلى التدخل الحكومي المباشر في الثقافة، فلم يتجاوز الدعم الثقافي ثلاث دولارات سنوياً للفرد... لكن تحمل التكاليف غير المباشرة في شكل تخفيض الرسوم تبين مشاركة السلطات الأمريكية في تمويل الثقافة إلى ثلاثة عشر دولاراً (الزبيدي، 2013 صفحة 30)، وهذا الانسحاب غير المباشر يسمح للدولة بالتفرغ لمهامها الرقابية والأمنية... الخ، وقد سمح هذا النموذج للولايات المتحدة الأمريكية من تصدر مكانة رائدة في العالم في مجال الصناعات الثقافية من خلال امتلاكها لترسانة الصناعة السينمائية مجسدة في عملاق الصناعة السينمائية هوليوود وما تدره عليها من مداخل خيالية تقارب مداخل القطاعات الاقتصادية الكبرى، ولا تتوقف مداخلها عند البعد الاقتصادي بل إن الصناعة الثقافية تستخدم لنشر الثقافة والتوجهات الغربية في شتى المجالات، والمتابع للسينما الأمريكية يلاحظ ذلك الانحياز والإشهار للثقافة الغربية والأمريكية خاصة وهو ما يجسد قوة هذا النموذج في شقه المادي واللامادي.

وبالرغم من المداخل المادية التي تحققها الصناعات الثقافية للدول التي تتبنى هذا النموذج وحتى الاستخدامات الأخرى لها كقوة ناعمة، إلا أنها قد تتحول إلا سلاح ذو حدين يتمثل في استغلالها من طرف الأوليغارشية المالية السياسية، وهو الاستغلال الذي حذرت منه مدرسة فرانكفورت من خلال تحويل الثقافة إلى سلعة كغيرها من السلع بسبب سيطرة الأوليغارشية التي تهدف إلى تطويع الثقافة وجعلها في خدمة الإيديولوجية الرأسمالية غير مبالين بالقيمة الرمزية للثقافة كعامل للتقارب لا عامل للهيمنة.

أما النموذج الثاني تميل فيه الدولة إلى احتواء العمل الثقافي أو توجيهه بما يتناسب مع توجهات نسق السلطة ومشروعها الثقافي، وهو ما يقتضي حضور أكبر للسلطة في كل ما هو ثقافي خاصة في الشق المتعلق بالتمويل الذي يسمح بالسيطرة على الفاعلين الثقافيين من خلال التحكم في مصادر التمويل، وغالباً ما تتبع هذا النموذج الدول ذات الاقتصاد الموجه التي تجعل القضية الثقافية كلها في يد الدولة وتتولى تمويل الثقافة وإدارتها التي تصل إلى درجة جعل المثقف المبدع

موظفاً في أجهزتها"، (الزبيدي صفحة 29)، لكن هذه الرعاية والحضور المزمّن للسلطة يضي الكثير من الممارسات البيروقراطية على النشاط الثقافي فالمدراء الثقافيون في هذا النموذج لا يميلون إلى ديمقراطية الحياة الثقافية وتشجيع الإبداع الثقافي بل إلى التقيد بالمسار البيروقراطي المرسوم مركزياً، فهم في الغالب موظفون عموميون بذهنيات ومهام بيروقراطية أكثر منها ثقافية، وهي الذهنيات التي تمثل أكبر عائق أمام تحقيق الفعالية، ومن هنا يصبح إشباع الحاجيات الثقافية المجتمعية يتم وفقاً لنمط مفروض من المركزية، وهو ما يجعله نموذجاً ستاتيكيًا لا يواكب الديناميكية التي تعيشها بيئته.

إذن سيطرة الدولة على العمل الثقافي في هذا النموذج يرافقه نزعة بيروقراطية تتمظهر في تعقد إجراءات إنشاء وتأسيس الجمعيات الثقافية والتي غالباً ما يصاحبها شوائب في الحصول على التمويل لانتعاش المحسوبة والجهوية والزبائنية خاصة في الدول الريعية التي ينتشر فيها الفساد وتقل فيها آليات الرقابة القبلية والبعديّة ويتأثر فيها المشهد الثقافي بتراجع سعر البرميل، ويمكن تلخيص أهم سلبيات تطبيق هذا النموذج في الجزائر:

- يُطلَق يد الدولة لاحتكار تمويل العمل الثقافي وتوجيهه.
- يضي مظاهر البيروقراطية خاصة في مجال تمويل وتأسيس الجمعيات الثقافية
- تبعية المجتمع المدني كنتيجة حتمية لاحتكار الدولة للتمويل
- يُنْفِرُ ويعقد إجراءات الاستثمار في هذا القطاع
- انتشار الاحتفالات والنشاطات الثقافية المناسباتية والتي تتعزز معها مظاهر الزبائنية
- يشجع العقلية الإتكالية للفاعلين الثقافيين من خلال الاعتماد على ما تدره الخزينة العمومية

- انتشار مظاهر الفساد والمحسوبة نتيجة غياب آليات الرقابة على المال العام
- سيطرة البيروقراطيين مركزياً تؤدي إلى تعيين مسؤولين محليين غير أكفاء حيث تصبح الجهوية والانتماء السياسي والمحسوبة أحد أنجع المعايير وهو ما ينعكس سلباً على تجسيد أبسط أهداف السياسة الثقافية

- ويرجع الكثير من الباحثين سيطرة الدولة على الحياة الثقافية في هذا النموذج لاعتبارها الثقافة أحد الأدوات الإيديولوجية المُعَبِّرة عن حضور السُلطة ومجال هام للتنافس عليها، ونافذة مهمة لتسويق مشروعها، فالثقافة جزء لا يتجزأ من ظاهرة الصراع على السلطة بل محورها لها، وهو ما يدفع هذه الأخيرة لاحتكارها واحتوائها لكل ما له علاقة بالقطاع الثقافي.

وبالرغم من هذه السلبيات إلا أن من إيجابيات هذا النموذج أنه يسمح بتغطية النفقات الثقافية من بنية تحتية كالمراكز الثقافية ودور الثقافة والمسارح ودعم الجمعيات الثقافية والمهرجانات والتظاهرات الثقافية الكبرى أي أن تكاليف الثقافة تكون على عاتق الدولة، وحتى

الانتاج السينمائي الذي يعد مصدرا مهما لخلق الثروة ينال نصيبا مهما من الدعم المباشر وغير المباشر، ويمكن القول أن أكبر تحدي يواجه هذا النموذج هو التكوين خاصة المسؤولين والمدراء الثقافيين والمورد البشري بصفة عامة من أجل تجاوز المهام الكلاسيكية للموظف العمومي والاطلاع والانخراط في الوظائف المستجدة على القطاع الثقافي خاصة في بعدها الاقتصادي ورقمنة الإدارات الثقافية.

بعد الاطلاع على النموذجين السابقين يرى بعض المختصين في السياسات الثقافية أن الاختلاف بينهم "يأخذ طابعاً كميّاً، الأول (الانكلوساكسوني) يفضل دفع الإعانات لمؤسسات مستقلة مكلفة بتوزيعها على المؤسسات المحتاجة، في حين أن الثاني (اللاتيني تحديداً) تتولى فيه وزارات الثقافة إدارة هذه الإعانات بشكل مباشر" (الزدي صفحة 44)، لكن حسب رأينا فإن الاختلاف الكمي ما هو إلا نتيجة حتمية أولاً: للاختلاف الكيفي الذي يتجسد في النظام السياسي للدولة فالأنظمة الرأسمالية غالباً ما تنسحب بدرجات مختلفة، بطريقة أو بأخرى لكن تتبنى التمويل غير المباشر لتشجيع وترسيخ أهم مبادئ الرأسمالية من ملكية خاصة ومبادرة فردية مع فرق في حجم التدخل والمركزية، بينما تلجأ الدول التي لم تتبنى النهج الديمقراطي إلى التدخل المباشر في تسيير وتمويل وتوجيه الثقافة لتصبح أقرب إلى احتكار الثقافة مع اختلاف أيضاً في حدود الحرية الممنوحة للبعد الاقتصادي للثقافة كرافد مهم لتحقيق الثروة إلا أن الكثير من هذه الدول وتحت جاذبية البعد الاقتصادي للثقافة سمحت بحرية أكبر خاصة في مجال العمل السينمائي لما يدره من مداخيل لكن برسم حدود مع النظام السياسي.

وثانيا طبيعة الثقافة كمفهوم هلامي (بأبعاد سياسية وتربوية وسوسيو اقتصادية) وكممارسة متشعبة تتقاسمها العديد من القطاعات أو الوزارات كالتربية والشبيبة والرياضة والسياحة والداخلية (البلديات) بالإضافة طبعا لوزارة الثقافة وهو ما يترتب عليه اختلاف في تجسيد السياسات الثقافية.

و يوجد "نموذج ثالث يحتل موقعا وسطا بين النموذجين المذكورين، ويميل إلى تفويض مهمة السياسة الثقافية إلى هيئات إقليمية، ففي ألمانيا مثلا على الرغم من أنها تعد جزء من الأنكلوساكسون- تغلب تقليد المركزية باعتباره المكان المفضل لتعريف هذه السياسة وتحديدها، أما على المستوى المركزي، فإن السلطات ظلت تحتفظ ببعض المجالات، مثل حقوق المؤلف ومساعدة قطاع السينما، ووضع السياسات الجبائية" (الزدي صفحة 44)، أي أن هناك جنوح نحو المركزية مع تنوع بين الدعم المباشر لمساعدة الفاعلين الثقافيين تحتفظ به الدولة وبين التحفيزات الضريبية في مجالات ثقافية أخرى، وكمثال آخر على هذا النموذج نجد إيطاليا التي " تمارس فيها ثماني وزارات مسؤوليات ثقافية، في حين تتولى وزارة الثقافة مهمة التراث، وهو يعكس عدم الركون الى المركزية في السياسة الثقافية لإيطاليا" (الزدي صفحة 44).

إذن من خلال النماذج السابقة يمكن القول إن السياسة الثقافية ليست بالنموذج الستاتيكي فهي ديناميكية وعلى علاقة مباشرة ووطيدة بالنسق السياسي وأيضاً بالسياق الاجتماعي والتاريخي للدولة التي تختار النموذج الذي يتماشى مع تاريخها وإمكانياتها الثقافية وبالأخص نظامها السياسي، أي أن صياغة السياسات الثقافية يرتبط بالسياقات المختلفة للدولة فهو ليس نموذج صالح لكل الدول وإنما يتوافق مع واقع بيئته السياسية والسوسيو ثقافية والاقتصادية.

وفي الجزائر وبالرغم من النتائج التي حققتها السياسة الثقافية منذ الاستقلال في بعض المجالات إلا أن العديد من السلبيات تجعل هذا النموذج لا يحقق الفعالية لأنه يتوقف على توفر الربح الذي يغطي على النقائص الموجودة وخاصة على فشل المسؤولين مركزيا ومحليا، وهو الغطاء المادي الذي يزول بمجرد تراجع أسعار البترول أين يبدأ الحديث عن تفعيل البعد الاقتصادي للثقافة) الذي كان مغيبا بسبب توفر الربح) وترشيد النفقات وغيرها من المصطلحات التي يستخدمها البيروقراطيين الذين يفشلون في خلق نموذج يتماشى مع ثقافتنا ومجتمعنا وإمكانياتنا وديناميكية البيئة التي نعيش فيها، ليصبح المجتمع هو الخاسر الأكبر نتيجة غياب مشروع ثقافي يتجاوز فشل المسؤولين أو المشرفين على تنفيذ السياسة الثقافية في الخروج من غطاء سياسة الربح، حيث يصبح القطاع الثقافي أحد المعنيين بالتقشف من خلال تراجع الاعتمادات المخصصة له في قوانين المالية، أما المشرفين على تجسيد السياسة الثقافية مركزيا ومحليا سيحافظون على مناصبهم وامتيازاتهم لأن التقشف أو الترشيد (حسب الحكومات السابقة) سيتوجه إلى تكلفة النشاطات الثقافية الموجهة لأفراد المجتمع وليس لوظائفهم الدائمة في قطاع الوظيفة العمومية الذي ينتمي إليه أغلب المنظمات الثقافية، وهو ما يستدعي مراجعة شاملة للسياسة الثقافية انطلاقا من الاستثمار فيما هو متوفر من الإمكانيات لا ما هو منتظر من سعر البرميل، وهو المعيار الذي يميز المسؤول الناجح الذي يستطيع تنشيط الحياة الثقافية بعيدا عن الهرجة الشائعة والنشاط الستاتيكي المناسب، والملاحظ على العلاقة بين سعر البرميل والبعد الاقتصادي للثقافة في الجزائر أنه كلما ارتفع سعر البترول تنتشر وتنتعش النشاطات الثقافية (الزبائنية والمناسباتية) من عواصم ثقافية ومهرجانات دولية ووطنية ومحلية، بل ويتراجع الحديث عن البعد الاقتصادي للثقافة، وبمجرد انخفاض الأسعار وتجدد الصدمة البترولية تتراجع ميزانية الثقافة في قانون المالية وتتجدد الشعارات وتخرج من الأدراج مشاريع الثقافة كمصدر لخلق الثروة والصناعة الثقافية والاستثمار في القطاع الثقافي والسياحة الثقافية... الخ، وهي سلوكيات تعبر عن فشل مزمّن في إيجاد مشروع ثقافي يأخذ بعين الاعتبار إمكانياتنا البشرية والمادية والتاريخية والسياحية في مجال تفعيل دور الثقافة في السياسة التنموية للبلاد، لأن نجاح السياسة الثقافية في شقها الاقتصادي ليست مجرد شعارات وبرامج ظرفية بل هي استراتيجية و استمرارية بالدرجة الأولى

تتطلب تظافر الجهود الثقافية والسياسية والاجتماعية واستمرارها لتوفير البيئة المناسبة التي تسمح بخلق صناعة ثقافية.

والحديث عن عقلنة التمويل يقتضي أولاً تحديد من هو المثقف؟ وأي ثقافة ندعمها؟ وكيف ندعمها؟ وما هي المعايير التي يجب أن تتوفر فيمن يشرف على توزيع الدعم؟ إذن لتمويل الجمعيات الثقافية والعمل الثقافي بصفة عامة لا بد من سياسة ثقافية جديدة تتعد عن ذلك التمويل المالي المباشر الذي يشكل تربة خصبة تنتشر فيه مظاهر البيروقراطية والفساد والمحسوبية والزبائنية والجهوية والاتكالية، فأى تمويل مباشر وغير خاضع لمعايير الفعالية يؤسس لاستغلال الثقافة وليس لخدمة العمل الثقافي، لذا لا بد من تنوع التمويل بين توفير ظروف العمل للفاعلين الثقافيين كقاعات للنشاط (دور الثقافة، المراكز الثقافية، السينما... الخ) ودعم تكوين أفراد الجمعيات على استخدام وسائل الاتصال الحديثة و التكوين على العمل الثقافي وتسيير الجمعيات، وهي الخطوة التي تميز الجمعيات التي تسعى للنشاط الثقافي من تلك التي تختفي وراء الثقافة لتحقيق مصالحها، وهو ما يسمح بخلق ذهنيات جديدة تنخرط في ديناميكية العمل الثقافي ولا تنتظر ما تمن به السلطة للنشاط الثقافي بقدر ما تنتظر تعيين كفاءات تفتح لهم الأبواب البيروقراطية على المستوى المركزي والمحلي.

إذن فالدعم المالي المباشر لا يجب أن يكون هو القاعدة بل يجب أن يوجه للمشاريع الثقافية المبدعة والمتميزة، أما الدعم الذي تعتمد عليه وزارة الثقافة حالياً ما هو إلا توزيع للربح والذي يتمظهر في علاقة طردية مع أسعار البترول وهو ما يكرس الثقافة المناسباتية الشعبوية التي تُنقَرُ المجتمع من الثقافة أكثر ما تستقطبه للمشاركة في العمل الثقافي وهي المشاركة التي تعد مؤشراً مهماً على نجاح السياسة الثقافية، كما أن المشرفين على توزيع الدعم المالي مركزياً أو محلياً يجب أن يتم اختيارهم وفقاً لمعايير الكفاءة بعيداً عن معيار الجهوية والمحسوبية أو الانتماء السياسي، لذا فإن الاستعانة بخبراء في مجال السياسة الثقافية يعد أمراً لا مفر منه والجزائر تتوفر على كوادر في هذا المجال وأي تجاوز لمعايير الكفاءة في تعيين المشرفين على هذه العملية هو حكم على فشل السياسة الثقافية التي تتوقف على الرشد والعقلانية في استخدام الموارد المالية، وفي تسيير المورد البشري. نقطة مهمة يجب أن ينتبه لها أيضاً المشرفين على السياسة الثقافية في الجزائر وهي ربط اتفاقيات وعلاقات مع وزارة التعليم العالي من أجل فتح تخصصات وتكوين لإدارة المنظمات الثقافية وتبني ملتقيات علمية تعنى بتسيير المشهد الثقافي من جوانبه التنظيمية والاقتصادية والتكنولوجية والقانونية وهو ما يسمح بإعطاء بعد علمي في تسيير الحياة الثقافية. ويسمح بإعادة النظر في نموذج السياسة الثقافية بتعيين مشروع التنمية الذي يأخذ البعد الاقتصادي للثقافة كرافد مهم لتحقيق فعالية التنمية الحضارية والاقتصادية.

إذن وجود هذه النماذج لا يعني التقييد بها أو بمخرجاتها بل للإستفادة من إيجابياتها وتجاوز سلبياتها فلا مانع من نموذج جديد يسمح للدولة بالتدخل في توفير بنية تحتية للثقافة تفتح أبوابها للفاعلين الثقافيين من دون تقييد أو تضيق على العمل الثقافي مع خلق مناخ مناسب للقطاع الخاص للولوج إلى الاستثمار في القطاع الثقافي، وتشجيع المجتمع المدني على الانخراط في العمل الثقافي، معترك الخلافات السياسية بعيدا عن الاستخدام الذرائعي للثقافة.

6- معوقات السياسة الثقافية:

تنتمي الجزائر إلى محيطها العربي الاسلامي فهي ثقافيا لا تختلف كثيرا عن هذا العمق الجغرافي وحتى سياستها الثقافية تلتقي في الكثير من النقاط مع الدول العربية مع بعض الفوارق طبعاً التي تعود للسياقات التاريخية والسياسية التي تميز كل بلد عن الآخر، وبالرغم من هذا الاختلاف الذي يميز بعض الجوانب إلا أن السياسة الثقافية في العالم العربي تتسم ب:

- "السياسة الثقافية سياسة نظرية لا تترجم بخطة متكاملة.

-السياسة الثقافية تبقى في حدود طريق تعتمد أو توجه يتم السير وفقه أو معاهدة توقع،

ولا تترجم إلى مجموعة قواعد وقوانين وخطط تقرها رسمياً السلطات من أجل تغيير وتطوير بعيد المدى.

- الثقافة في خدمة السياسة (ثقافة القومية العربية، ثقافة الهوية الوطنية، ثقافة الهوية الإسلامية، ثقافة الحزب الحاكم، الثقافة الرسمية المركزية،...الخ) وليست السياسة في خدمة الثقافة. " (حنان، وآخرون صفحة 10)

بالإضافة إلى هذه السمات يمكن التطرق إلى جملة من الصعوبات التي تواجه تجسيد

السياسة الثقافية في الجزائر:

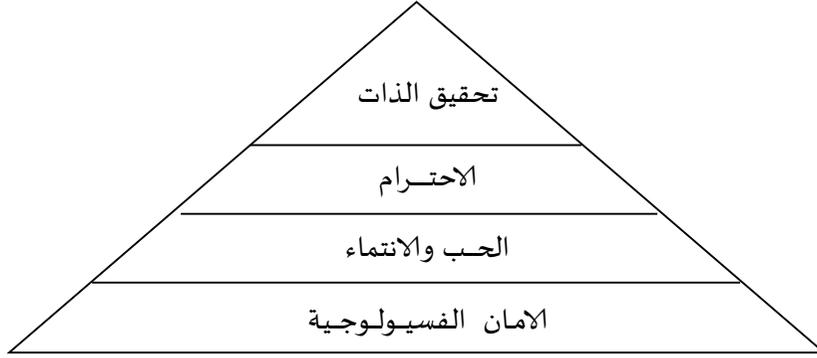
6-1- إقصاء المجتمع:

تعتبر البيئة الخارجية ذات أهمية بالغة لأي تنظيم بل إن العديد من النظريات السوسيو-تنظيمية تربط فعالية المنظمات بجودة علاقتها التفاعلية مع محيطها من خلال مراعاة ثقافة المجتمع ونسق القيم، وهو ما يستدعي تكييف مخرجات التنظيم مع هذه البيئة لضمان مشاركتها في تحقيق أهداف المنظمة، وهي المشاركة التي يصنفها خبراء السياسة الثقافية مؤشراً هاماً على فعالية السياسة الثقافية. غير أن هذه الأخيرة تعكس التصور السياسي للسلطة ولا يمكن أن تخرج عن هذا النطاق وهو ما قد يتعارض مع الحاجات الحقيقية لأفراد المجتمع الذين يجدون أنفسهم ينفرون من الانخراط في النشاطات الثقافية الرسمية المناسبة الزبائنية والإنتاج الثقافي المُسيَّس الذي يُعزَّب عن التوجهات الثقافية للسلطة لا عن تطلعاتهم وحاجاتهم الثقافية، وأمام هذا الانسحاب المجتمعي تفقد الثقافة مستهلكها وبالتالي تفقد جزء مهم من فعاليتها إن لم نقل أهمها.

2-6--الواقع الاجتماعي:

يعكس الاهتمام الرسمي والشغف المجتمعي بالفعل الثقافي وعي الفرد والمجتمع بالدور المنوط بالثقافة في عالم يتغير ويتطور ويتفاعل ثقافيا متجاوزا الحدود الكلاسيكية معتمدا على عالم افتراضي يسمح بالتثاقف اللامحدود وإذا كان الاهتمام الرسمي يظهر في الإعتمادات المالية السنوية المخصصة لوزارة الثقافة التي تدعم وتمول العمل الثقافي، فإن اهتمام المجتمع يتجسد في جانب منه في اقتناء المنتجات الثقافية من كتب ودخول المسارح... الخ، إلا أن الحديث عن أي دور للمجتمع في تمويل الثقافة في ظل الظروف الاجتماعية الصعبة التي تعرفها العائلات الجزائرية بسبب البطالة وأزمة السكن والارتفاع غير المبرر للسلع وتدهور القدرة الشرائية واتجاه الدولة لمراجعة سياسة الدعم يعد ضربا من الخيال فالاهتمام في مثل هذه الظروف سينصب حتما على الحاجيات الأولية، لأن الإنسان محكوم لا محالة بجملة من الحاجات التي يقع ترتيبها في شكل سلم الأولويات يفترض إشباع الحاجة الأولية قبل المرور إلى الحاجة التي تليها في هذا السلم وهو ما أشار له ماسلو في ترتيبه للحاجات الإنسانية، وهو مؤشري يوحى بفشل السياسة الثقافية في استقطاب المجتمع في تمويل الثقافة على الأقل في مجال الكتاب والمسرح والسينما (إن وجدت)، نتيجة ظروف اجتماعية تخرج عن نطاق وزارة الثقافة ويتوقف نجاحها بالانخراط المادي للمجتمع الذي سيولي وجهته نحو إشباع حاجيات الغذاء والسكن وكل ما يتعلق بالمعيشة اليومية للمواطن، إذ لا يمكن أن ننتظر من الفرد أن يقتني كتب وينشغل بتذكرة للمسرح قبل أن يوفر حاجيات الغذاء واللباس للعائلة، وهو ما تذهب إليه إحدى الحكم القديمة التي " مفادها أن على الإنسان أن يملأ معدته قبل أن يتفلسف. وهي الحكمة التي دلت التجربة التاريخية على صحتها، إذ أن ازدهار الثقافة ارتبط تاريخيا - مصادفة أو ضرورة- بالتطور والازدهار الاقتصادي. وأن الفنون، مثلها مثل العلوم، ازدهرت في عهود رخاء الدول المعيشي وبتشجيع الملوك والأمراء أنفسهم، واحتضانها في قصورهم" (الزبيدي، 2013 صفحة 126)

شكل (1): مثلث الحاجيات لماسلو



المصدر: (النصر، 2004، صفحة 273)

6-3-تسييس العمل الثقافي:

إن أحد أهم المعوقات التي لم تسمح بنجاح السياسة الثقافية في الجزائر هو نقل الصراع السياسي إلى حلبة القطاع الثقافي، حيث بات دورها في بعض الفترات إرضاء ومهادنة إيديولوجيات معينة بدل خدمة المشرع الثقافي للأمة الجزائرية وإن كانت "السلطة السياسية تحتاج أحيانا إلى التيارات الثقافية المتنوعة لغايات الديمومة والاستمرار لميلها إلى إضفاء الطابع الإيديولوجي الذي يمدّها بشرعية وجودها الفطري والغريزي، وبالجزم المكتسب من المحيط الاجتماعي كتعبير عن الواقع المادي" (غباري، 2018 صفحة 4)، وإذا كان من البديهي حاجة السلطة الى الثقافة والعكس صحيح فإن هذه الحاجة المتبادلة إن لم تكن وفقا لسياسة ثقافية جامعة تذوب فيها أبعاد الثقافة الوطنية وتحمل مشروعا يجمع التنوع الثقافي ويحدث القطيعة مع الصراع الإيديولوجي السياسي، فإنه يُحَرِّفُهَا عن وظيفتها و يولد العلاقات الزبائنية والجهوية.

ويذهب بعض الباحثين في مجال السياسات الثقافية إلى أن إصرار السلطة على تمويل المسرح مثلا رغم محدودية العائد الاقتصادي إنما يرجع لاعتبار "المسرح نشاطا سياسيا فعّالا، فتسعى إلى توظيفه لخدمة أغراض إيديولوجية وتعمل على احتواء النشاط المسرحي عن طريق الرقابة ومصادرة الأعمال المسرحية الجادة التي لا تخدم سياسة السلطة" (بوكروح، 2013 صفحة 118)، وإن كانت هذه الممارسات ستكون لها تداعيات على فعالية الدور المنوط بالمسرح في المجتمع فستكون لها انعكاسات وردود أفعال أيضا في تعميق الصراع السياسي مع المعارضة السياسية التي ستنتج بدورها لاستخدام النسق الثقافي للمجتمع بأبعاده المختلفة لتعزيز حضورها ومكانتها في إطار اللعبة السياسية وهو ما يحدث في الساحة السياسية الجزائرية من تجاذبات بين الفاعلين السياسيين من استخدام لأبعاد الثقافة الجزائرية أو تبني والاستئثار بأحد أبعاده من دين ولغة كطريقة للتوسع في الساحة السياسية ليجعل من الثقافة ميدان صراع بين ثنائية سلطة –

معارضة وهي الثنائية التي تستمد وجودها أيضا من الصراع الثقافي داخل السلطة نفسها أي ثنائية سلطة-سلطة الذي نشأ بعد الاستقلال بين أنصار التعريب والمدافعين عن الفرنسية والذي لم تكن السلطة نفسها بعيدة عنه، "فالصراع العقائدي الذي تضمنه هذا الجدل عبر عنه على مستوى اللغة والثقافة، لكنه كان واضحا أكثر في التصادم بين العربية الفرنسية باعتبارهما وسيلتين لنقل الإيديولوجيا" (فيلالي، 1996 صفحة 447).

إذن فالتعقيد والتشبيك الذي يحكم العلاقة بين السياسة والثقافة يستدعي إحداث القطيعة مع الأهداف الكامنة والعلاقات الزبائنية بين ما هو سياسي وما هو ثقافي وإيجاد مساحات لاستقلالية العمل الثقافي بعيدا عن الاستقطاب والتجاذبات السياسية وهي الخطوة الأولى لإعادة السياسة الثقافية إلى وظيفتها الحقيقية وهي خدمة وإشباع الحاجيات الثقافية للمجتمع بعيدا عن تسييس الثقافة والذي حَيَّدها عن الدور المنوط بها والمتنظر منها في إعادة إحياء الثقافة الوطنية بعد النكبة والدسائس التي تعرضت لها على يد الاستعمار الفرنسي، فالثقافة هي عامل لجمع الشمل كما حدث في الثورة الجزائرية وليس مسaire لمخلفات السياسة الثقافية الفرنسية في الجزائر التي أسست للتفرقة بين أبعاد الثقافة الجزائرية كاستراتيجية للبقاء في الجزائر، وأي استخدام للثقافة أو أحد أبعادها هو مواصلة للنهج الفرنسي الذي قام على سياسة فرق تسد بين أفراد الشعب الجزائري.

4-6--تشتيت وظيفة الثقافة:

نتيجة الأبعاد المتعددة لمفهوم الثقافة(السياسي، الاقتصادي و الاجتماعي والتربوي والترفيهي...الخ)فإن هذه الوظائف غالبا ما تعنى بها قطاعات أخرى، فتشتت بذلك وظيفة الثقافة بين القطاعات بطريقة يغيب عنها التنسيق والتكامل الوظيفي بين القطاعات المختلفة وهو ما وقف عليه وزير الثقافة في السبعينات أحمد طالب الإبراهيمي عندما وجد "مجالات الثقافة المختلفة كالكتاب والمسرح والسينما مرتبطة بوزارات أخرى، في حين أن إدارة الثقافة التابعة للتربية الوطنية تضم بين اختصاصاتها الأنشطة المتعلقة بالمتاحف والمكتبات والمطالعة العمومية وعلم الآثار والتراث التاريخي" (الإبراهيمي، 2008 صفحة 70)، وبالرغم من المراجعات التي تم اعتمادها لمعالجة هذه النقائص من خلال استقلال الثقافة بوزارة خاصة بها، إلا أن التكامل بين العمل الثقافي الجماعي (الجمعيات الثقافية) والقطاع الخاص على قلته لا يعرف تطورا، ناهيك عن ضعف التكامل بين الوزارات المعنية بالثقافة كالسياحة والشبيبة والرياضة وحتى التربية والتعليم، فالتكامل الوظيفي لا يتوقف عند النسق الداخلي لوزارة الثقافة بل يتعداه للنسق الخارجي ومكوناته فالثقافة لها أبعاد اقتصادية وتربوية وتعليمية وسياحية وهو ما يولد الحاجة للتكامل القطاعي

5-6--التمويل والبعد الاقتصادي:

إن النظرة المتوارثة للثقافة منذ الاستقلال على أنها خدمة عمومية ترفهية تقدمها الدولة للمجتمع حال دون وضع استراتيجية تتجاوب مع التحديات التي تفرضها إشكالية التمويل والتي تجد حلها أولاً في تنوع المصادر والبدائل وتجاوز المعوقات البيروقراطية لبعث صناعة ثقافية للحد من التبعية لتمويل الدولة وحوكمة وعقلنة الدعم، وبالرغم من الإرادة السياسية لتفعيل الدور الاقتصادي للثقافة والمسعى التي انطلقت لهذا الغرض إلا أن هذه البرامج والتصريحات لم ترى طريقها إلى النور وظلت مجرد شعارات ظهر مع كل صدمة بترولية وتختفي مع كل انتعاش في الأسعار وحتى الإجراءات والآليات التي تم اتخاذها لتحسين بيئة الاستثمار في المجال الثقافي لم تحقق القفزة المنتظرة وظلت المعوقات هي الحاضر في جميع الإجراءات الغارقة في البيروقراطية والمركزية والنشاطات المناسبة النمطية وهو ما تعكسه وضعية المنظمات الثقافية(كقاعات السينما المغلقة والمراكز الثقافية...الخ) التي لا زال يرتبط وجودها وبقائها ونشاطها بما تقدمه الدولة من دعم.

وإذا كانت المشكلة في العالم الغربي تجد حلها في تنوع التمويل والحضور القوي للقطاع الخاص والمتبرعين فإن هذه المشاريع الثقافية في الجزائر ترتبط ارتباطاً وثيقاً وبعلاقة طردية بسعر البترول وهو ما يجعل من نجاح السياسة الثقافية في شقها هذا رهينة أسعار البترول في انتظار تحيين وإعادة النظر في مكانة السياسة الثقافية من العملية التنموية والدور المنوط بها اجتماعياً واقتصادياً وحتى سياسياً.

وما تجدر الإشارة إليه أيضاً أن إشكالية التمويل لا تتعلق بحجمه فحسب بل بالعقلانية في توزيعه واستخدامه والمشرفين على توزيعه وهو ما يستدعي إعادة النظر في عمليات الرقابة القبليّة والبعديّة ومعايير تعيين المدراء الثقافيين والتكوين داخل هذا القطاع لترشيد النفقات وعقلنتها، وقياس فعالية السياسة بالأهداف المحققة.

6-6--التكنولوجيا والرقمنة:

كشف الواقع الجديد الذي فرضه الوباء العالمي عن الحاجة المستعجلة إلى رقمنة التعاملات الإدارية والنشاطات الثقافية، فالحجر المفروض والاعلاق الذي تعرضت له قاعات العرض والمؤسسات الثقافية بأنواعها وحتى المواقع الأثرية أكدت على أن رقمنة العمل الثقافي لم يعد خياراً فحسب بل حتمية إنسانية عالمية، لكن رقمنة هذا القطاع لا يجب أن تكون بدورها عملية عشوائية تحت ضغط التباعد الاجتماعي المفروض نتيجة الأزمة الصحية، أو نتيجة قرار بيروقراطي يواكب موجة أو موضوعة الرقمنة ولا يأخذ بعين الاعتبار واقع التنظيم والمجتمع، بل يجب أن يكون وفقاً لاستراتيجية تبدأ من تكوين المورد البشري الذي يشرف على عملية الرقمنة وتسيير التنظيمات الثقافية لتمتد إلى الجمعيات الثقافية والنشاطات الثقافية. ولا شك أن الواقع يكشف

أن هناك تحديات كبيرة تنتظر القطاع الثقافي في مجال الرقمنة خاصة مع المنافسة الشرسة التي تفرضها العولمة الثقافية التي تستعين بالتكنولوجيا لفرض ثقافة عالمية، ففي مجال السينما" سمحت الانترنت ووسائل التواصل الاجتماعي بتحميل أحدث الأفلام من أي مكان متجاوزة بذلك الطرق التقليدية لرواد السينما التي تقتضي الحضور الجماعي إلى قاعات العرض" (كولبير، وآخرون، 2011 صفحة 123)، وهو ما يجعل من الرقمنة في القطاع الثقافي تعرف تحديين رئيسيين الأول في تكوين المورد البشري القادر على مواكبة التطور التكنولوجي اللامتناهي وخاصة في وسائل التواصل والثاني هو المحتوى أو الانتاج الثقافي القادر على منافسة ما تبثه وتوفره وسائل التواصل والانترنت، فالتطور التكنولوجي أحدث نقلة نوعية في عملية تسويق وصناعة الثقافة وتسيير الإدارات الثقافية بما تحمله من خصوصيات وهو ما يستدعي إعطاء التكنولوجيا الأهمية والمكانة اللازمة في السياسة الثقافية لمجاراة التطور الهائل في هذا الميدان.

7- السياسة الثقافية والسياسة التنموية:

إذا كانت السياسة الثقافية هي النسق المتكامل من الوظائف والبناءات التي تهتم بتجسيد المشروع الثقافي للدولة فهي بدورها جزء من النسق الكلي المتمثل في السياسة التنموية الشاملة للدولة في بعدها السياسي والاقتصادي والاجتماعي والتربوي وفعالية السياسة التنموية ترتبط ارتباطا وثيقا بالتكامل الوظيفي والبنائي بين السياسات القطاعية المختلفة التي يعتبر القطاع الثقافي أحدها، لكن حسب بعض الدراسات" فإن التعاون بين الوزارات ضعيف في مجال الثقافة، أو على الأقل ليس ظاهرا" (حنان، وآخرون صفحة 116)، ويرجع ذلك لتركيز السياسات التنموية على القطاعات الاقتصادية الكلاسيكية وإهمال البعد الاقتصادي للقطاع الثقافي واعتبارها قطاعا ترفهيا خدماتيا كغيره من القطاعات العمومية، وهو ما يكشف عن غياب سياسة تنموية وثقافية حقيقية تأخذ بالحسبان أهمية مشاركة الثقافة كمصدر لخلق الثروة.

وتؤكد العديد من المؤشرات والدراسات الحديثة أنه لا تنمية دون تحقيق أبعادها المختلفة "وما يجب الإشارة إليه هو أن السياسات التنموية والسياسات الثقافية تتقارب لتشكل كلا لا يتجزأ"، (الزبيدي صفحة 25)، وهو ما ذهب إليه أيضا "تقرير اليونيسكو لعام 1977-1978، إذ أنشأ رابطا بين الثقافة والتنمية للبلدان المستقلة حديثا، التي هي في طريقها للتنمية، حيث تمثل الثقافة الطريقة الوحيدة الممكنة نحو التقدم باتجاه تحقيق الخطة السياسية والأهداف في المجال الاقتصادي." (الزبيدي صفحة 26).

ومن هنا فإن فصل السياسة الثقافية عن السياسة التنموية أو عدم إعطائها المكانة والحجم الحقيقي لها، أو الجهل بدورها المتزايد في تحقيق التنمية الشاملة والمستدامة يعد معوقا حقيقيا لتطور السياسة الثقافية وفعاليتها وتجميد دورها في الوظائف الكلاسيكية باعتبارها أداة

للترفيه والتثقيف وخدمة من الخدمات العمومية التي تضطلع بها الدولة لإشباع الحاجيات الثقافية للمواطن، وهو ما يعتبر أيضاً تعطيل لوظيفة من وظائف السياسة الشاملة للدولة. وبالرغم من الجهود السياسية لمحاولة معالجة التأخر الواضح في إعطاء السياسة الثقافية مكانتها الحقيقية ضمن السياسة التنموية الشاملة، والذي فرضته الأزمة التي أعقبت انهيار أسعار البترول والتبعات والتداعيات التي خلفتها كسياسة ترشيد النفقات التي كان قطاع الثقافة أحد المتضررين منها من خلال التراجع الذي عرفته ميزانية وزارة الثقافة، إلا أن هذه الجهود لم تعرف طريقها للتجسيد، بل إنها مجرد سياسات ظرفية لا ترتبط باستراتيجية تنتقل بالثقافة من اعتبارها مجرد أداة لخدمة التوجهات السياسية للسلطة إلى قطاع يشارك في تجسيد وتطبيق السياسة التنموية للبلاد، وهذا الانتقال لا يتأتى إلا من خلال جعل السياسة الثقافية تحتل مكانا يليق بحجمها على الأقل مقارنة بما هو سائد في العديد من التجارب الدولية القريبة منا.

ومن هنا فإن الإصلاحات لا يجب أن تكون تحت تأثير أزمات اقتصادية وصدمة بترولية بل يجب أن تكون نتاج استراتيجية واضحة المعالم تتجاوز المصلحة السياسية الآنية، والأزمات الاقتصادية الدورية لتضع السياسة الثقافية ضمن نسق الوظائف الشاملة للسياسة التنموية في أبعادها المختلفة السياسية الاجتماعية والتربوية، وهي الاستراتيجية الكفيلة بجعل الثقافة قطعة لا غنى عنها من السياسة التنموية الشاملة للبلاد من خلال مساهمتها في خلق الثروة عن طريق الصناعة الثقافية والإمكانات التي تتوفر عليها الجزائر في هذا المجال كبيرة من السياحة الثقافية والدينية والتاريخية إلى السينما والكتاب... الخ والتي تحتاج إلى تكامل مع قطاعات أخرى.

8-فعالية السياسة الثقافية :

"لأن مفهوم الفعالية له مضمون قيمي يتعارض إلى حد ما مع روح القياس، فضلا عن أن ما يعد مقياسا لفعالية تنظيم قد لا يتلاءم مع تنظيم آخر" (الحسني، 2012، صفحة 178)، بل إن إشكالية القياس هذه تزايدت عندما يتعلق الأمر بقياس فعالية تنظيمات أو سياسات بأبعاد ومخرجات ذات طابع كمي، كالسياسة الثقافية التي تسعى في كثير من جوانبها لتحقيق أهداف غير ربحية (اجتماعية، ترفيهية، تربوية تثقيفية) يجعل معها قياس الفعالية أمراً معقداً وعصياً على القياس الكمي لأنه يستهدف قياس مخرجات لا مادية أو معنوية، وهو ما يفرض تكييف معايير القياس مع طبيعة هذه المخرجات، كما أن الحديث عن الفعالية لا يرتبط بتحقيق بعد واحد أو اثنين بل يجب أن تتحقق في جميع الأبعاد إذ لا يمكن الحديث عن فعالية السياسة الثقافية بتحقيق بعدها الاجتماعي أو الترفيهي دون الاقتصادي أو التربوي والعكس صحيح، فالفعالية هي تحقيق الأهداف المرسومة في السياسة الثقافية، وبالرغم من هذه الصعوبات في تحديد معايير موضوعية لتقييم فعالية هذه السياسات إلا أن تطور مفهوم الفعالية من المؤشرات الكمية إلى

جوانب كيفية جعل من الممكن الاعتماد على بعض المؤشرات التي تعطي نظرة عامة عن فعالية سياسة ثقافية معينة والتي نذكر منها:

- لعب دور في السياسة التنموية الشاملة والمستدامة للدولة، حيث يجب أن تضطلع السياسة الثقافية كغيرها من القطاعات (الاقتصادية والمالية و الخدماتية والسياحية... الخ) بدور ريادي في تحقيق الثروة من خلال ما تملكه من مقومات النهوض سواء في مجال السياحة الثقافية أو صناعة السينما والكتاب وغيرها، وهي المكانة التي تعد مؤشرا قويا على فعالية السياسة الثقافية من خلال الانخراط في نسق الوظائف الذي يسعى لتحقيق أهداف التنمية الشاملة من خلال أدوات وتنظيمات الثقافة، ففي فرنسا مثلا حدد المجلس الاقتصادي والاجتماعي أهداف التظاهرات الثقافية كأحد أدوات تنفيذ السياسة الثقافية في تحقيق "أثر على التنمية الاقتصادية من خلال عدد الوظائف التي توجدها والثروة التي تتأتى من السياحة وإعادة تأهيل التراث ونمو وتحقيق مردودية من التجهيزات الجماعية" (ابن سيرود، وآخرون، 2015)

- وجود منظومة تشريعية غير بيروقراطية تحكم القطاع الثقافي وتسمح بفتح المجال أمام كل الفاعلين الثقافيين بالمشاركة في العمل الثقافي من خلال تحفيزات ضريبية لتشجيع الخواص على العمل في القطاع الثقافي أو تسهيل الإجراءات القانونية لإنشاء الجمعيات الثقافية... الخ، وهي مؤشرات عن ديمقراطية الحياة الثقافية.

- قدرة التنظيمات الثقافية على تمويل نفسها وإيجاد مصادر تمويل وبدائل لتمويل الدولة لتحافظ على استقلاليتها وفعاليتها، وهي أهم وظيفة للسياسة الثقافية التي تضع الخطط والبرامج الكفيلة بإيجاد الحلول لإشكالية التمويل.

- مشاركة للمجتمع في العمل الثقافي تخطيطا وتسييرا وتمويلا، حيث تشير هذه المشاركة لفعالية السياسة الثقافية في استقطاب الأفراد للعمل الثقافي، لأن العلاقة التفاعلية بين البيئة والنسق الداخلي تحدد بدرجة كبيرة فعالية التنظيم، بل إن تأثير البيئة الاجتماعية على التنظيم يكون أكبر لما يتعلق الأمر بالقطاع الثقافي الذي تُعبرُ نشاطاته عن هوية المجتمع وتفردته وتميزه عن غيره من المجتمعات وهو ما يقتضي بدون شك مشاركته في إعداد السياسة الثقافية من خلال اقتراحه وتنظيمه وتسييره وحتى تملكه للنشاطات الثقافية خاصة على المستوى المحلي.

- تمثيل السياسة الثقافية لكل أطراف المجتمع، فالفعالية هنا تكمن في نشاطات ثقافية تمثل التنوع الثقافي الموجود في الجزائر لتجاوز النعرات الجهوية والقبلية واللغوية وتحقيق المساواة الثقافية بين الجهات المختلفة للوطن في توزيع البنى التحتية الثقافية، وهو الدور المنوط بالسياسة الثقافية الفعالة في رصّها للوعي الجمعي عن طريق برامج ثقافية تجمع وتشمل كل ما يمثل هوية الجزائر وتكبح المشاريع الكامنة التي تستخدم التنوع الثقافي لضرب الوحدة الوطنية.

- يعتبر الولاء التنظيمي في المؤسسات الثقافية أحد أهم مؤشرات الفعالية فالموظفون في هذا القطاع هم السند الأول لتجسيد السياسة الثقافية ومقارنة ظروفهم وانطباعاتهم ومدى ولائهم للتنظيمات الثقافية التي ينتمون لها يعد مؤشراً مهماً على نجاح السياسة الثقافية. - تتجسد فعالية السياسة الثقافية أيضاً في التخطيط الذي هو بمثابة "اتخاذ قرار لما سيتم مستقبلاً، وكيف سيتم، ووقت إتمامه، ومن سيقوم به، فالتخطيط هو خطوات عمل معينة محدودة ومرتبطة وفقاً لدراسة علمية سليمة، وبناءً على حقائق وتقديرات مدروسة" (عشماوي، 2000 صفحة 71)، ومن هنا فإن التخطيط للسياسة الثقافية لا يجب أن يرتبط بسياق اقتصادي معين كارتفاع أسعار البترول لتحديد البرامج، بل يجب أن تكون وفقاً لاستراتيجية تبحث إضافة لما سبق في:

* وضع معايير صارمة وشفافة للتعيينات في مناصب المسؤولية وخاصة المستوى العلمي والثقافي والنتائج المحققة في الميدان والقدرة على خلق ديناميكية في العمل الثقافي دون التحجج بالموارد المالية، وهي البيروقراطية التي أشار إليها ماكس فيبر.

* تحديد آليات للرقابة القبلية والبعديّة للمال العمومي لمحاصرة مظاهر الفساد والاتكالية في القطاع الثقافي.

* وضع معايير للنشاطات الثقافية الفعالة لعقلنة النفقات والوقوف على مدى تحقيق الاهداف.

- يعزّز تكامل العلاقة البنائية والوظيفية بين المنظمات الثقافية العمومية والفاعلين الثقافيين عن فعالية السياسة الثقافية أيضاً، فتوفر البنية التحتية كقاعات السينما والمراكز الثقافية ثم تركها مغلقة لأسباب مادية تنظيمية، بالمقابل وجود جمعيات ثقافية بدون مقرات أو أماكن للنشاط يعبر بدون شك عن غياب التكامل الوظيفي الذي يؤثر على فعالية السياسة الثقافية التي يجب أن تتدخل قانونياً لرفع الحواجز البيروقراطية المقيدة لاستغلال فضاءات العرض الثقافي، كما أن العلاقة بين القطاع الثقافي وغيره من القطاعات كالسياحة والتعليم والتربية والشباب والرياضة والقطاعات الاقتصادية يمثل مؤشراً مهماً على فعالية السياسة الثقافية.

خاتمة:

إن السياسة الثقافية ليست نموذج غربي أو شرقي، ليبرالي أو اشتراكي يستورد لاستهلاكه كغيره من السلع، كما أنها ليست نموذج ستاتيكي يتمايز عن غيره في آليات التمويل بقدر ما هي استراتيجية تُعزّز عن ثقافة الأمة في سياقها التاريخي والاجتماعي والاقتصادي والسياسي فهي بذلك قطعة لا غنى عنها في مسار التنمية الشاملة والمستدامة للدولة من خلال تكاملها وظيفياً وبنائياً مع غيرها من أنساق الوظائف والبناءات التي تختص بها الدولة في وظيفتها التنموية، وهو التكامل

الذي يضمن لها الفعالية، فهي بذلك آلية ديناميكية تتطور مع ما تقتضيه السياقات السوسيو اقتصادية والسياسية للدولة أخذاً بعين الاعتبار عجلة العولمة في شتى أبعادها وما يترتب على هذه العلاقة التفاعلية من تجديد وتقييم متواصل للأدوار والوسائل والغايات.

إن تجاوز الذهنيات والممارسات البيروقراطية والأدوار الكلاسيكية للدولة الاشتراكية مع الانخراط في الديناميكية العالمية في المجالات التكنولوجية كفيل بإحداث قفزة نوعية في تسيير المنظمات الثقافية المشرفة على تجسيد السياسة الثقافية بل وتجاوز مختلف المعوقات السوسيو اقتصادية والتنظيمية التي يعرفها القطاع الثقافي وبيئته الاجتماعية والاقتصادية خاصة التكاليف على خزينة الدولة التي وُلدَّت الممارسات والنشاطات المناسبة والزبائنية، وأقصت الكفاءات والفاعلين الثقافيين القادرين على العطاء.

إذن فالثقافة ليست فقط وظيفة عمومية أو خدماتية أو نشاطات مناسبة زبائنية أو فرصة للترقية المهنية، بل هي قطعة لا غنى عنها من التنمية الاقتصادية وهي ركيزة أساسية للنظام السياسي الذي يسعى ويهدف لتوحيد الجهود المجتمعية ورص التنوع الثقافي الذي يكبح الاستغلال السياسي للثقافة، وهي جهود اجتماعية وتربوية تكفل التنشئة الاجتماعية انطلاقاً من رصيدنا الثقافي الإسلامي العربي.

ونستطيع القول أنه لا مجال للحديث عن سياسة ثقافية فعالة دون وضع مقاييس كمية وكيفية تسمح بتقييم مدى تحقيق الأهداف المرسومة في السياسة الثقافية لمعالجة النقائص وتفكيك المعوقات والأهم من ذلك تشجيع الكفاءات القادرة على تجسيد السياسة الثقافية بعيداً عن الرِّبع والمصالح الذاتية.

9. قائمة المراجع

1. أحمد طالب الإبراهيمي. (2008). مذكرات جزائري الجزء الثاني: هاجس البناء (1965-1978). مكان غير معروف، الجزائر: دار القصة للنشر.
2. الحاج علي حنان وآخرون. (2010). مدخل الى السياسات الثقافية في العالم العربي. مكان غير معروف، القاهرة: دار شرقيات.
3. جون ستوري ترجمة صالح خليل أبو أصبع و فاروق منصور. 2014. النظرية الثقافية والثقافة الشعبية. مكان غير معروف، أبو ظبي: هيئة أبو ظبي للسياحة وللثقافة.
4. حسان محمد الحسن. (1999). موسوعة علم الاجتماع، الدار العربية للموسوعات.
5. سعد الدين عشاوي. (2000). الإدارة الأسس وتطبيقاتها في الأنشطة الاقتصادية والأمنية. مكان غير معروف: أكاديمية نايف العربية للعلوم الأمنية.
6. صالح فيلاي. (1996). في الأزمة الجزائرية الخلفيات السياسية والاجتماعية والاقتصادية والثقافية. مكان غير معروف، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية.

7. علي السلمي. (1980). الفكر التنظيبي. مكان غير معروف، الكويت : وكالة المطبوعات. 2.
8. فاطمة الزهراء ابن سيروود و صديق ليندة. (جوان 2015). العواصم الثقافية العربية بين الثقافة والسياحة الثقافية دراسة حالة تظاهرة قسنطينة عاصمة الثقافة العربية. دراسات اقتصادية. المجلد 5، 1.
9. فرونسوا كولبير و وآخرون. (2011). تسويق الثقافة والفنون. مكان غير معروف، القاهرة: دار شرقيات..
10. فضيل أحمد غباري. (2018). أزمة الثقافة وأزمة السلطة بين التوصيف والتوظيف. مكان غير معروف، ألمانيا: المركز الديمقراطي العربي للدراسات الاستراتيجية والسياسية والاقتصادية.
11. فيل سليتر ترجمة خليل كلفت . (2004). مدرسة فرانكفورت نشأتها و مغزاها – وجهة نظر ماركسية. مكان غير معروف، القاهرة : المجلس الأعلى للثقافة.
12. ماجد عرسان الكيلاني. (2005). التربية والتجديد وتنمية الفاعلية عند العربي المعاصر بحث في الأصول السياسية للتربية والتعليم في الأقطار العربية. مكان غير معروف، الإمارات العربية المتحدة : دار القلم.
13. مخلوف بوكروح. (2013). المؤسسة الثقافية في الجزائر قراءة في أداء المسارح العمومية. مكان غير معروف، الجزائر : مقامات للنشر والتوزيع والإشهار.
14. وليد كاصد الزيدي. (2013). سياسة فرنسا الثقافية دراسة حالة لبنان 1959-1986. مكان غير معروف، بيروت : منتدى المعارف.